

Distr.: General
1 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي
الرابع والعشرين والختامي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة
للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدم من رئيس
المحكمة الدولية عملاً بالمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي
تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

* A/72/150.



كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أتشرف بأن أحيل التقرير السنوي الرابع والعشرين والختامي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عملاً بالمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة.

(توقيع) كارمل أغيوس
الرئيس

التقرير السنوي الرابع والعشرون والختامي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يغطي التقرير السنوي الرابع والعشرون والختامي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهو التقرير السنوي الختامي للمحكمة المقدم في انتظار إغلاقها المتوقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وواصلت المحكمة إحراز التقدم بخطى ثابتة نحو التنفيذ النهائي لاستراتيجية الإنجاز التي اعتمدها. فجميع من صدرت بحقهم صكوك اتهام بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وعددهم ١٦١ شخصا، حسم في مآلهم، ولم يتبق من القضايا الموضوعية سوى قضيتين، إحدهما في المرحلة الابتدائية والأخرى في مرحلة الاستئناف. والقضيتان معا يتوقع إصدار الحكم بشأنهما بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حيث يعمل القضاة والموظفون جاهدين على إتمام جميع الأعمال القضائية في موعدها. وهناك قضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة لا تزال معلقة، حيث تصر صربيا على رفض تنفيذ أوامر إلقاء القبض على المتهم. ويورد هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة التي قامت بها المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم الدليل على التزام المحكمة الراسخ بإنجاز الدعاوى المعروضة عليها على وجه السرعة، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وفي ظل احترام حقوق المحاكمة العادلة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل القاضي كارمل أغيوس (مالطة) والقاضي ليو داكون (الصين) يشغلان منصبي رئيس المحكمة ونائب الرئيس على التوالي. وواصل الرئيس ونائب الرئيس رصد التقدم المحرز في القضايا واتخاذ تدابير ترمي إلى الحيلولة دون وقوع تأخيرات وتفاديها، بسبل منها السعي إلى مواجهة آثار تناقص الموظفين.

وبالإضافة إلى الأعمال القضائية الأساسية، ظلت مساعي تصفية المحكمة تحظى بأولوية رئيسية، بل زادت وتيرتها في الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والمحكمة ملتزمة بأن تتم عملية التصفية بسلاسة وتتكامل بالنجاح وبأن تستخلص الدروس من تجربة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي إطار هذه الأنشطة، واصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العمل جاهدة من أجل ضمان نقل سلس لمهامها إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وواصلت المحكمة أيضا، بقيادة الرئيس، الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص الأخيرة المتاحة أمامها من أجل تعزيز صورتها في منطقة يوغوسلافيا السابقة وخارجها، من خلال سلسلة حوارات حول إرث المحكمة، وتنظيم مجموعة من الأنشطة بشأن إرثها وانتهاء أعمالها.

وواصل مكتب المدعي العام التركيز على التعجيل بإنجاز الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف، مع القيام في الوقت نفسه بإدارة عملية تقليص عدد موظفيه ونقل مهامه إلى مكتب المدعي العام للآلية. وظل يعتمد على تعاون الدول على النحو الذي تقتضيه المادة ٢٩ من النظام الأساسي

للمحكمة، وواصل الالتزام بتشجيع إجراء محاكمات فعلية لمرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، غير أنه يعرب عن استيائه حيال عودة صربيا إلى ممارسة عدم التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بالقبض على المتهمين وتسليمهم.

وواصل قلم المحكمة تقديم الدعم القانوني والإداري والتقني واللوجستي إلى الأنشطة القضائية للمحكمة، مع التركيز أيضا على عملية تصفية المحكمة وتنسيقها، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لزيادة تقليص عدد الموظفين ونقل السجلات إلى الآلية، وذلك في ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٧	ثانيا - الأنشطة التي شاركت فيها المحكمة ككل
٧	ألف - الرئيس
١٠	باء - مكتب المحكمة
١١	جيم - مجلس التنسيق
١١	دال - الجلسات العامة
١١	هاء - لجنة القواعد
١١	واو - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية
١١	زاي - التوازن بين الجنسين
١٢	ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة
١٢	ألف - تشكيل دوائر المحكمة
١٢	باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر
١٤	رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام
١٤	ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف
١٥	باء - الإدارة
١٥	جيم - التعاون
١٦	دال - نقل محاكمات قضايا جرائم الحرب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية
١٨	خامسا - نشاط قلم المحكمة
١٨	ألف - مكتب رئيس القلم
١٨	باء - شعبة خدمات الدعم القضائي
٢٠	جيم - نقل السجلات
٢٠	دال - دائرة الاتصالات
٢١	هاء - شعبة الإدارة
٢٢	سادسا - الخلاصة
٢٣	المرفق: الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوارات حول إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أولا - مقدمة

١ - تقدم المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ فيما يلي تقريرها السنوي الرابع والعشرين إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهو التقرير السنوي الختامي للمحكمة قبل إغلاقها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويعرض التقرير السنوي الرابع والعشرون موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الختامي، واصلت المحكمة إحراز التقدم بخطى ثابتة نحو اختتام ولايتها بنجاح والانتفاء من تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي اعتمدتها، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ولا تزال المحكمة في سبيلها إلى الإغلاق في الموعد المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فجميع من صدرت صكوك اتهام في حقهم، وعددهم ١٦١ شخصا، حسم في مآلهم، ولم يتبق من القضايا الموضوعية سوى قضيتين إحداها في المرحلة الابتدائية وتخص فردا واحدا، والأخرى في مرحلة الاستئناف وتخص ستة أفراد. وفي آخر قضية معروضة على الدائرة الابتدائية، وهي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، قُدمت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتعكف الدائرة الابتدائية كليا على إجراء المداولات وصياغة الحكم. وفي آخر قضية معروضة على الاستئناف، وهي قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين، عُقدت جلسة الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٧، وتركز دائرة الاستئناف كذلك تركيزا تاما على المداولات الجارية وصياغة الحكم. وفي كلتا القضيتين، لم يتغير الموعد التقديري لإصدار الحكم، وهو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مثلما تم تقديره سابقا.

٣ - غير أنه في قضية المدعي العام ضد يوييتش وآخرين المعلقة بشأن انتهاك حرمة المحكمة، أصرت صربيا على رفض التعاون مع المحكمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تنفذ مرة أخرى أوامر إلقاء القبض على المتهمين التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي أعقاب الإفادة بوفاة أحد المتهمين الثلاثة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، من المتوقع أن تغلق الدائرة الابتدائية الدعوى ضد يوفو أويستوييتش.

٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل القاضي كارمل أغبوس (مالطة) والقاضي ليو داكون (الصين) يشغلان منصبي رئيس المحكمة ونائب رئيس المحكمة على التوالي. وواصل سيرج براميرتز (بلجيكا) أداء مهام المدعي العام، وظل جون هوكينغ (أستراليا) رئيسا لقلم المحكمة.

٥ - وواصل كل جهاز من أجهزة المحكمة اتخاذ التدابير من أجل كفاءة إنجاز ولاية المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، ليس فقط فيما يتعلق باختتام الأعمال القضائية المتبقية، بل أيضا بالتركيز على ضرورة توخي الكفاءة في عملية التصفية ونقل المهام النهائي السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة، بقيادة الرئيس أغبوس، التركيز على تعزيز إرثها قبل إغلاقها، سواء في منطقة يوغوسلافيا السابقة أو خارجها، من خلال سلسلة حوارات حول إرث المحكمة، ومجموعة من الأنشطة عن إرثها وانتهاء أعمالها.

ثانيا - الأنشطة التي شاركت فيها المحكمة ككل

ألف - الرئيس

٦ - أشرف الرئيس أغنيوس على عمل المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السنوي الختامي، وتعاون عن كثب مع رئيس قلم المحكمة والقضاة والإدارة لكفالة إنجاز القضايا الابتدائية وقضايا الاستئناف المتبقية في موعدها وإجراء عملية التصفية بسلاسة وبنجاح. ورغم أنه ركز أساسا على عمله القضائي وعلى الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بإغلاق المحكمة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واصل الرئيس أيضا العمل على تعزيز صورة المحكمة من خلال سلسلة حوارات حول إرث المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف رئيس المحكمة على الأنشطة المتعلقة بمتطلبات الإبلاغ التي لا يزال يتعين على المحكمة استيفائها فيما يتعلق بتقييم لطرائق المحكمة وعملها أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٦. ومثل الرئيس المحكمة في محافل دولية، والتقى بممثلي بلدان مختلفة، ومع مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة. وترد أدناه تفاصيل أخرى عن جميع الأنشطة.

١ - ضمان إنجاز عمل المحكمة القضائي في الموعد المحدد

٧ - عمل الرئيس ونائب الرئيس بتنسيق وثيق مع قضاة المحكمة وإدارتها وموظفيها لضمان سير الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف النهائية باستمرار وفقا للمواعيد قصد إنجازها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وخفض احتمالات تأخيرها المحتمل.

٨ - وواصل الرئيس ونائب الرئيس رصد التقدم بشكل حثيث في القضايا المتبقية، حيث واصل الفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، الذي يرأسه نائب الرئيس، الاجتماع بانتظام لرصد المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف والإبلاغ عنها، وضمان استمرار القضايا في مسارها، وتحديد أي أسباب ممكنة للتأخير وتفاديها. واتخذ كل من الرئيس ونائب الرئيس جميع التدابير الممكنة لتفادي ومعالجة الآثار المترتبة على استمرار تناقص عدد الموظفين الذي يشكل أشد خطر يهدد قدرة المحكمة على اختتام جميع الأعمال القضائية في الموعد المحدد. ومن هذه التدابير، انتداب موظفين قانونيين إضافيين للعمل في الأفرقة التي هي في حاجة إلى المساعدة بسبب مغادرة الموظفين من ذوي الخبرة العالية، ومنح ترقية كحافز للاحتفاظ بالموظفين، ومواصلة استكشاف إمكانية منح حوافز أخرى للاحتفاظ بالموظفين.

٩ - وعلى وجه الخصوص، عرضت المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ اقتراحا على إدارة الشؤون الإدارية بمنح حوافز للموظفين الذين يواصلون العمل في المحكمة إلى حين انتهاء عقودهم، أملا في عرضه على نظر الجمعية العامة على وجه الاستعجال. وهذا الاقتراح مماثل لاقتراح سابق عرضته المحكمة في عام ٢٠٠٨، وأقرته لجنة الخدمة المدنية الدولية وأوصت بإقراره اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولكن لم يتخذ بشأنه للأسف أي إجراء نهائي من قبل اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. وعلى عكس عام ٢٠٠٨ الذي عرض خلاله الاقتراح السابق، يعتبر تاريخ إتمام استراتيجية المحكمة للإنجاز محددًا بشكل نهائي وهو يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبلغ تناقص عدد الموظفين فعلا مستوى حرجا. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالفعل تنفيذ الجزء الأعظم من خطة تقليص عدد الموظفين في المحكمة، مما يعني أن هناك عددا أقل بكثير من الموظفين المؤهلين للحصول على حوافز

الاحتفاظ بالموظفين، وأن التكاليف التي ستنشأ عنها أقل بكثير. وأخيراً، لا ينطبق الاقتراح المنقح إلا على المحكمة، على عكس الاقتراح السابق الذي كان ينطبق أيضاً على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وللأسف، لم تتلق المحكمة أي رد نهائي من إدارة الشؤون الإدارية على الاقتراح الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي لم يعرض على الجمعية العامة. وتابع الرئيس هذا الموضوع بتوجيه رسالة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ثم طرح الاقتراح في سلسلة من الاجتماعات، بما في ذلك مع الأمين العام، في أيار/مايو ٢٠١٧. ويشكر الرئيس الأمين العام على تجاوبه وعلى تفهمه للوضع. والمحكمة لا تزال في انتظار الرد النهائي على الاقتراح.

١٠ - وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الناشئة عن انخفاض عدد الموظفين المتسارع، واصل قضاة المحكمة وموظفوها العمل بتفان شديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية الداخلية الصارمة المحددة للمداولات وللصياغة فيما يتعلق بالقضايا المتبقية. ويعمل الموظفون فعلاً عملاً إضافياً من أجل الوفاء بالولاية، ولا يتوقع سوى تزايد عبء العمل ووتيرته خلال الفترة السابقة لصدور الحكم. ويغتنم الرئيس هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره العميق وخالص الامتنان لجميع الموظفين على عملهم الرائع، وعلى جهودهم وتفانيهم خلال هذا الفصل الأخير من وجود المحكمة.

٢ - العلاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الرئيس أغويوس عروضاً بشأن عمل المحكمة أمام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عرض الرئيس أمام الجمعية العامة التقرير السنوي الثالث والعشرين للمحكمة (A/71/263/S/2016/670). وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عرض الرئيس أمام مجلس الأمن تقرير المحكمة السادس والعشرين بشأن استراتيجية الإنجاز (S/2016/976). وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عرض الرئيس أمام مجلس الأمن تقرير المحكمة السابع والعشرين بشأن استراتيجية الإنجاز (S/2017/436).

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، التقى الرئيس أغويوس، خلال مهامه في نيويورك وعلى هامش العروض التي قدمها أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، مع ممثلي الدول الأعضاء وموظفي مكتب الشؤون القانونية وممثلي إدارة الشؤون الإدارية. والتقى الرئيس أيضاً للمرة الأخيرة بالأمين العام آنذاك، بان كي - مون، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واجتمع لأول مرة مع الأمين العام الحالي، أنطونيو غوتيريش، في أيار/مايو ٢٠١٧.

١٣ - وزار المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ممثلون عديدون للحكومات والأجهزة القضائية، والتقوا بالرئيس والقضاة ومسؤولين آخرين للاطلاع على عمل المحكمة وإنجازاتها وما تواجهه من تحديات وإجراء مناقشات في هذا الشأن. واستقبل الرئيس أغويوس عدة زوار منهم سفراء إسرائيل، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وكذلك القائم بالأعمال بالنيابة للاتحاد الروسي. وبالإضافة إلى ذلك، استقبل كلا من المدير العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني في ألمانيا والمدعي العام الاتحادي العام في ألمانيا. وقام كذلك وفد من القضاة من بنما بزيارة المحكمة في آذار/مارس ٢٠١٧.

١٤ - وبالإضافة إلى المهام التي قام بها الرئيس أغويوس في نيويورك، توجه إلى بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧ ليلتقي بأعضاء المفوضية الأوروبية لمناقشة جملة مواضيع منها

برنامج المحكمة في مجال الاتصال والأنشطة المنظمة بشأن إرثها وإغلاقها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قام الرئيس بمهمة في زغرب، كانت الزيارة الأولى في جملة زيارات إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة خلال السنة الأخيرة للمحكمة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، توجه إلى نورمبرغ، ألمانيا، للمشاركة في حلقة دراسية مخصصة لمناقشات بشأن إرث المحكمة، نظمتها الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ. واضطلع الرئيس أيضا بمهمة أخرى في بروكسل في أيار/مايو ٢٠١٧ لحضور الاحتفال بيوم الاتحاد الأوروبي الثاني لمكافحة الإفلات من العقاب الذي تحدث خلاله عن إرث المحكمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اضطلع الرئيس أغنيوس بمهمة في البوسنة والهرسك في زيارة ثانية إلى المنطقة، أعقبها تنظيم الحوارات الختامية حول إرث المحكمة في مؤتمر عقد في سراييفو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وعاد إلى البوسنة والهرسك بعيد ذلك لحضور حفل تذكاري في مركز بروتوتشاري التذكاري في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ نظم إحياء للذكرى السنوية الثانية والعشرين للإبادة الجماعية في سربرينيتشا. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس في الحفل، وجه ثلاث رسائل محددة إلى منكري وقوع الإبادة الجماعية، وإلى الضحايا وأسره، وإلى قادة البوسنة والهرسك.

٣ - النشاط القضائي

١٥ - يوكل نظام المحكمة الأساسي وقواعدها الإجرائية وقواعد الإثبات المعمول بها فيها وتوجيهاتها الإجرائية مهامها قضائية معينة إلى رئيس المحكمة. وخلال الاضطلاع بهذه الواجبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالإضافة إلى مسؤولياته بصفته رئيس هيئة القضاة في قضية برلتيش وآخرين، أصدر الرئيس أغنيوس أوامر وقرارات بصفته رئيس المحكمة (صدر الكثير منها بصورة سرية)، بما في ذلك أوامر عديدة بشأن إحالة القضايا إلى الدوائر، وخمسة قرارات وأوامر فيما يتعلق بالتماسات مقدمة إلى الرئيس من قبل راتكو ملاديتش. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر نائب الرئيس ليو ثلاثة قرارات وأوامر بصفته الرئيس بالنيابة فيما يتعلق بالتماسات التي أودعها راتكو ملاديتش لدى نشوء تضارب في المصالح فيما يخص الرئيس.

٤ - الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

١٦ - بدأ فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس المحكمة الإشراف على جميع الوظائف ذات الصلة المتبقية واتخاذ التدابير لكفالة تسليمها بسلاسة إلى الآلية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك من خلال اجتماعات منتظمة مع رئيس قلم المحكمة واجتماعات مع مجلس التنسيق التابع للمحكمة، ومع الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات، وفرقة العمل المعنية بالتصفية. وفي هذا الصدد، واصل رئيس المحكمة أيضا التنسيق والاتصال مع رئيس الآلية.

٥ - التصفية

١٧ - بالإضافة إلى عبء الإجراءات القضائية، كانت أنشطة تصفية المحكمة وستظل إحدى الأولويات الأساسية للرئيس خلال المرحلة الأخيرة من وجود المحكمة. ورغم أن المحكمة سبق أن اضطلعت بأنشطة مختلفة تتعلق بالتصفية خلال السنوات القليلة الماضية، تزايدت وتيرة هذه الأنشطة بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير النهائي.

١٨ - وتحت إشراف رئيس قلم المحكمة، واصلت فرقة العمل المعنية بالتصفية الاجتماع بانتظام لتوجيه عملية إنهاء مهام المحكمة في موعده وكفالة انتقال سلس إلى الآلية؛ وأجري عدد من عمليات تقليص عدد الموظفين وفقا للجدول الزمني المحددة؛ وتمت الموافقة على نقل ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأصول إلى الآلية، فيما تقرر منح الأصول المتبقية أو التخلص منها وفقا لخطة مشروع المحكمة للتصرف في أصولها؛ وواصل قسم المشتريات التابع للمحكمة العمل من أجل كفالة نقل جميع مسؤوليات المحكمة التعاقدية إلى الآلية أو إرساء تلك المسؤوليات باسم الآلية قبل إغلاق المحكمة؛ وتواصل التصرف في السجلات المادية والرقمية للمحكمة بوتيرة سريعة، بوسائل نقل السجلات المعنية إلى الآلية، بتوجيه من الفريق العامل المعني بسجلات المحكمة ومحفوظاتها.

١٩ - والرئيس والمحكمة ملتزمان بنجاح عملية التصفية وإجرائها بسلاسة وكفاءة وفي الموعد المحدد لها، واستعانا بالعديد من الدروس المستفادة من تجربة تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٦ - إرث المحكمة والأنشطة المتعلقة بإغلاقها

٢٠ - بالإضافة إلى الجهود الأساسية المبذولة في مجالي العمل القضائي والتصفية، واصلت المحكمة، بقيادة الرئيس، التركيز على أفضل السبل المتاحة لها لتعزيز إرثها قبل إغلاقها وضمان إحداث تأثير طويل الأمد، خاصة في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الختامي، نظمت المحكمة واستضافت عددا من الأنشطة في إطار سلسلة حوارات حول إرث المحكمة بمشاركة نشطة من جانب لجنة التخطيط التي تضم ممثلين عن مكتب الرئيس، وقلم المحكمة، ومكتب المدعي العام، ورابطة محامي الدفاع.

٢١ - واستضافت المحكمة، في إطار أحد الأنشطة الرئيسية في سلسلة حوارات حول إرث المحكمة، مؤتمرا ختاميا في سراييفو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أتاح للخبراء والممارسين وأصحاب المصلحة، من المنطقة وخارجها، فرصة مناقشة إنجازات المحكمة والتحديات التي واجهتها وتجاربها والاستفادة منها. واعتمدت مجموعة استنتاجات وتوصيات تعكس المناقشات التي دارت في المؤتمر والنتائج التي توصل إليها خلال الجلسة الأخيرة، وهي ترد مرفقة بهذا التقرير (انظر المرفق). وشملت الأنشطة الأخرى المنظمة بشأن إرث المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عروضاً عامة لآخر الأفلام الوثائقية للمحكمة، ومناقشة عامة بين رئيس قلم المحكمة الأول ورئيسه الأخير، ثيودور فان بوفن وجون هوكينغ، وحلقة عمل لمدة يومين لمدرسين من يوغوسلافيا السابقة بشأن كيفية الاستفادة من محفوظات المحكمة.

٢٢ - وقبيل إغلاق المحكمة، سوف تستضيف ندوة أكاديمية ختامية في لاهاي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يليها حفل الاختتام الرسمي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، سينظم احتفال تذكاري رسمي في نيويورك في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

باء - مكتب المحكمة

٢٣ - عملا بالمادة ٢٣ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتألف مكتب المحكمة من الرئيس ونائبه والقضاة رؤساء الدوائر الابتدائية. وببقاء دائرة ابتدائية واحدة فحسب، أصبح المكتب يتألف حاليا من الرئيس أغويس، ونائب الرئيس ليو، والقاضي ألفونس أوري، وهو القاضي الذي يرأس الدائرة الابتدائية الأولى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الرئيس يتشاور بانتظام مع المكتب في مسائل السياسة العامة للمحكمة، وكذلك في بعض المسائل القانونية والإجرائية والتنفيذية.

جيم - مجلس التنسيق

٢٤ - عملاً بالقاعدة ٢٣ مكرراً من القواعد الإجرائية، يتألف مجلس التنسيق من رئيس المحكمة والمدعي العام ورئيس القلم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس عدة اجتماعات لمناقشة أمور من جملتها التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز، وحفظ سجلات المحكمة، وشواغل الميزانية، ونُقل وظائف المحكمة إلى الآلية، وتفاصيل التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمل المحكمة، وذلك على نحو ما يرد أدناه.

دال - الجلسات العامة

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع قضاة المحكمة في جلسة عامة في مناسبات ثلاث هي الدورة الاستثنائية التي عقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ واعتمدت خلالها تعديلات قواعد الاحتجاز الخاصة بالمحكمة، والدورتان العامتان العاديتان اللتان عقدتا في ١ شباط/فبراير و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

هاء - لجنة القواعد

٢٦ - تتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من نائب الرئيس ليو (رئيساً)، والرئيس أغنيوس والقاضيين ألفونس أوري وكريستوف فلوغي. أما الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت فهم المدعي العام ورئيس القلم وممثل رابطة محامي الدفاع. ولم تجتمع لجنة القواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٢٧ - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٦ (٢٠١٥) إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يجري تقييماً فيما يتعلق بطرائق المحكمة وعملها، وأن يقدم تقريره بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعملاً بذلك القرار وبتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قدمت المحكمة إفادة كاملة عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريرها نصف السنوي المقدم إلى مجلس الأمن في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بما في ذلك اعتمادها، في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، لمدونة لقواعد السلوك المهني لقضاة المحكمة (انظر الوثيقة S/2016/976، الضميمة السابعة).

٢٨ - وبموجب القرار ٢٣٢٩ (٢٠١٦)، شجع مجلس الأمن المحكمة، في جملة أمور، على مواصلة الإبلاغ عن جهودها في مجال تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالنظر إلى ضيق الوقت وقلة الموارد في الفترة السابقة لإغلاق المحكمة وإلى الحاجة الملحة إلى التركيز على إنجاز الأعمال القضائية المتبقية، أعادت المحكمة في تقريرها نصف السنوي اللاحق إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/436)، تأكيد ردها السابق على التوصيات، على النحو المبين في التقرير السابق (S/2016/976).

زاي - التوازن بين الجنسين

٢٩ - يسر المحكمة أن تفيده بأن النساء أصبحن، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧، يشكلن ٥٩ في المائة من موظفي المحكمة في الفئة الفنية في جميع الأقسام و ٥٣ في المائة من فئة الخدمات العامة. وتفتخر المحكمة على وجه الخصوص بكونها حققت المساواة في تمثيل النساء بين موظفيها،

ويشمل ذلك المناصب العليا. وقد استفادت أيضا على امتداد السنوات من إنشاء جهة تنسيق معنية بشؤون المرأة. ولئن كان من المؤسف ألا تضم المحكمة في نهاية ولايتها نساء في صفوف قضاة أو مسؤوليها الكبار، فإنها تود أن تعترف بالمساهمة الجليلة التي قدمتها النساء في السنوات السابقة في وظائفهن كقاضيات ومدعيات عامات ورئيسات لقلم المحكمة، كما تشير إلى أن مناصب المسؤولين الكبار الثلاثة جميعا قد تولتها نساء في إحدى فترات المحكمة.

ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة

ألف - تشكيل دوائر المحكمة

٣٠ - يعمل في المحكمة حاليا سبعة قضاة دائمين ينتمون لسبعة بلدان، وهم: كارمل أغيوس (رئيس المحكمة، مالطة)، وليو داكون (نائب الرئيس، الصين)، وألفونس أوري (هولندا)، وفافستو بوكار (إيطاليا)، وثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، وكريستوف فلوغي (ألمانيا). وإضافة إلى هؤلاء، عمل القاضي بيرتون هول (جزر البهاما) قاضيا مخصصا بدائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣١ - وخلال فترة التقرير، بقيت في المحكمة دائرة ابتدائية واحدة، تتألف هيئتها من القضاة أوري (رئيسا) وفلوغي ومولوطو، الذين كانوا يتولون مسؤولية النظر في قضية ملاديتش وقضية يوجيتش وآخرين.

٣٢ - وكانت دائرة الاستئناف في قضية برليتش وآخرين تتألف من القضاة أغيوس (رئيسا)، وليو، وبوكار، وميرون، ومولوطو. وبما أن القاضي مولوطو هو أيضا عضو في الدائرة الابتدائية في قضية ملاديتش، فلم يتسن تكليفه بالطعون التمهيدية في القضية ذاتها. ونتيجة لذلك، لم يكن عدد القضاة كافيا لتمكين دائرة الاستئناف من النظر في أي واحد من الطعون التمهيدية المقدمة في إطار قضية ملاديتش.

٣٣ - وطلبت المحكمة مساعدة مجلس الأمن في التوصل إلى حل، وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدر المجلس قراره ٢٣٠٦ (٢٠١٦) الذي وافق فيه بالإجماع على تعديل النظام الأساسي للمحكمة بإضافة مادة جديدة هي المادة ١٣ مكررا رابعا من القانون الجنائي، والتي تسمح بتعيين قاض مخصص في حال عدم وجود قاض دائم يمكن انتدابه للعمل في دائرة الاستئناف. وفي وقت لاحق، عين القاضي هال (جزر البهاما) قاضيا مخصصا وانتدب للنظر في ثلاثة طعون تمهيدية في قضية ملاديتش.

٣٤ - وتود المحكمة مجددا أن تعرب عن خالص امتنانها لأعضاء مجلس الأمن لما أبدوه من تعاون وأسدوه من مساعدة في هذا الشأن.

باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر

١ - الدائرة الابتدائية الأولى

ملاديتش

٣٥ - وُجّهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرفها، وكلها جرائم تتعلق بأعمال يُزعم ارتكابها في البوسنة والهرسك في

الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، واختتمت مرحلة تقديم الأدلة في آب/أغسطس ٢٠١٦، وقدم الطرفان مرافعاتهما الختامية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. والدائرة الابتدائية منهمكة حالياً انهماكاً كلياً في المداولات وصياغة الحكم، ولا يزال التاريخ المقدّر لإصدار الحكم هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد اتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير للحد من التأخير في إعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك الاستعانة بموظفين إضافيين في عملية الصياغة. وعلى الرغم من تكليف أولئك الموظفين، فإن عدداً من ذوي الكفاءة العالية منهم قد غادروا المحكمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ومن المتوقع أن تستمر مغادرة المحكمة بحثاً عن فرص عمل أضمن في أماكن أخرى. ولذلك ستزداد صعوبة الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، وهو أمر ذو أهمية قصوى في قضية بهذا الحجم والتعقيد.

يويش وآخرون

٣٦ - وُجهت إلى كل من بيتار يويش، ويوفو أوستويتش وفيريكا راديتا أربع تهم بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بمزاعم تخويف الشهود في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي المعروضة على الدائرة الابتدائية. وظلت جلسات المحاكمة في قضية يويش وآخرين سرية حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ولم تزل أوامر الاعتقال دون تنفيذ في صربيا منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهي مدة تزيد عن سنتين ونصف. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت الدائرة الابتدائية سرياً أوامر دولية بإلقاء القبض على المتهمين، ونُشرت تلك الأوامر فيما بعد إما علناً وإما بصيغة علنية منقحة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، أبلغت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) رئيس قلم المحكمة أنها أصدرت في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ نشرات حمراء لإلقاء القبض على المتهمين. ومن اللازم، كما أورد ذلك الرئيس أغويوس في تقاريره وحث عليه في مناسبات عديدة، أن يعمل مجلس الأمن عاجلاً على إيجاد حل لهذه القضية حتى يتسنى تجنب الإفلات من العقاب. وفي الآونة الأخيرة، أبلغ المدعي العام صديق المحكمة في قضية يويش وآخرين الدائرة الابتدائية بوفاة أحد المتهمين، وهو يوفو أوستويتش. ويتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية قرارها بشأن القضية المرفوعة ضد السيد أوستويتش عندما تتأكد وفاته رسمياً.

٢ - دائرة الاستئناف

الطعون التمهيدية

٣٧ - أصدرت دائرة الاستئناف عدة قرارات وأوامر بخصوص ثلاثة من الطعون التمهيدية التي قدمها راتكو ملاديتش خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد صدر بعضها سرياً، ومن ثم لا يمكن مناقشته في هذا التقرير. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت دائرة الاستئناف قرار علنياً برفض أحد الطعون التمهيدية التي قدمها السيد ملاديتش ضد قرار صادر عن الدائرة الابتدائية، كانت قد رفضت فيه ادعاء السيد ملاديتش بالإخلال بحقه في محاكمة عادلة وحقه في قرينة البراءة. ورأت دائرة الاستئناف أن السيد ملاديتش قد عجز في جوانب عديدة عن البرهنة على أن الدائرة الابتدائية أخطأت في قرارها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت دائرة الاستئناف صيغة علنية منقحة من القرار المتعلق بالطعن التمهيدي الذي قدمه السيد ملاديتش في قرار الدائرة الابتدائية بشأن ملتمس عاجل للدفاع لمنح المتهم السراح المؤقت. ورأت دائرة الاستئناف أن السيد ملاديتش لم يثبت وقوع الدائرة الابتدائية في خطأ بَيِّن في

رفضها منحه السراح المؤقت. وفيما يتصل بذلك القرار، أصدرت دائرة الاستئناف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ أمرا لإعداد جواب على الملتمس والرد عليه عاجلا.

دعاوى/استئناف الأحكام

٣٨ - اكتمل إعداد المذكرات المتعلقة بقضية برلنيتش وآخرين في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، وعقدت جلسة الاستئناف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧. ولا يزال الموعد المتوقع لصدور حكم الاستئناف محددًا بشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومثلما أسلف، فإن هذه القضية هي قضية الاستئناف الأضخم في تاريخ المحكمة وتاريخ القانون الجنائي الدولي، إذ بلغ عدد مقدمي الطعون فيها ٧ أشخاص (من بينهم مكتب المدعي العام)، وتجاوز مجموع أسباب الطعن الرئيسية والفرعية ما يربو على ٥٠٠ سبب، وقُدِّمَ فيها ١٢ ١٩٦ صفحة من مذكرات الاستئناف تتناول الحكم الابتدائي الذي يتألف من أكثر من ٢٠٠٠ صفحة. ورغم تخصيص موارد بشرية إضافية لكفالة الالتزام بالموعد النهائي المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فقد غادر المحكمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عدة موظفين من ذوي الكفاءة العالية سعيًا في الحصول على فرص عمل أضمن في أماكن أخرى ومن المتوقع أن يغادر المحكمة عدد إضافي من الموظفين في ظرف زمني وشيك. وكما حصل في قضية ملاديتش، سيكون من الصعب بشكل متزايد الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين الذين هم على دراية بالحكم الهائل من ملفات القضايا ومذكرات الاستئناف وأساليب عمل المحكمة.

الطعون الأخرى

٣٩ - صدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١٦ من القرارات والأوامر، بعضها سابق للاستئناف وبعضها متعلق بالطعون، وكلها ناجمة من قضية برلنيتش وآخرين^(١).

رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام يركز على سرعة إنجاز الإجراءات النهائية لمرحلة المحاكمة والاستئناف، والقيام في الوقت نفسه بإدارة عملية تقليص عدد الوظائف. وواصل المكتب إعادة توزيع موظفيه وموارده على نحو مرن لضمان الوفاء بكل المواعيد النهائية التي قررتها المحكمة. كما واصل المكتب مساعدة مسؤولي الآلية وموظفيها في نقل المهام وفقا للترتيبات الانتقالية.

٤١ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم مكتب المدعي العام مرافعاته الختامية في المحاكمة النهائية التي أجزتها الدائرة الابتدائية (قضية ملاديتش) ومرافعاته الشفوية في الاستئناف النهائي الذي أجرته المحكمة (قضية برلنيتش وآخرين) وما زالت القضيتان في طريقهما إلى الإنجاز بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(١) يشمل هذا العدد الأوامر والقرارات الصادرة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

باء - الإدارة

٤٢ - واصل مكتب المدعي العام تقليص ملاكه بخفض عدد الوظائف استنادا إلى ما اكتمل من أطوار إجراءات المحاكمة والاستئناف. فبحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الموظفين لدى مكتب المدعي العام ٧٨ موظفا، بعد إلغاء ٢٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة في عام ٢٠١٦. وبعد إنجاز الأنشطة الرئيسية في قضيتي ملاديتش وبرليتس وآخرين، ألغى المكتب ١٣ وظيفة من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، كما ألغى ١٥ وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ووفقا للميزانية المعتمدة، ألغى المكتب ٣ وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ليبلغ بذلك مجموع الوظائف الملغاة في النصف الأول من عام ٢٠١٧ ما قدره ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة.

٤٣ - ويقدم المكتب دعما نشطا في سياق تدابير الموازنة المتخذة لمساعدة الموظفين على التحول من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية من مساراتهم المهنية. ويواصل المكتب دعم تدريب موظفيه ومساعدتهم على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب التحول الوظيفي. وفي هذا الصدد، يعمل مكتب المدعي العام على تيسير إقامة الروابط وسائر الفرص التي تساعد موظفيه وضمان الاعتراف بمهاراتهم العالية التي يمكن نقلها إلى مجالات عمل أخرى تناسب إلى حد بعيد المكونات الجوهرية الأخرى لعمل المنظمة.

٤٤ - وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقاسم الموارد بين مكتب المدعي العام في المحكمة ومكتب المدعي العام في الآلية، وجرى إعمال نهج "المكتب الواحد" لتحقيق التكامل بين موظفي المكتبين ومواردهما. وفي إطار هذه السياسة، سيكون بوسع جميع موظفي الادعاء أن يؤدي كل منهم أدوارا مزدوجة، بحيث يتسنى تكليفهم بأعمال تتعلق إما بالمحكمة وإما بالآلية حسب الاحتياجات التشغيلية وحسب ما لديهم من دراية بالقضايا.

جيم - التعاون

٤٥ - يعتمد مكتب المدعي العام في الاضطلاع بولايته على تعاون الدول معه تعاونا كاملا، على نحو ما تقتضيه المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل باستطاعة مكتب المدعي العام أن يطلع على الوجه المناسب على الوثائق والمحفوظات والاتصال بالشهود في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

٤٧ - بيد أن المكتب بأسف لعودة صربيا إلى ممارسات عدم التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين وإحالتهم إلى المحكمة. ويشكل إمعان صربيا، على مدى العامين الماضيين ونصف العام، في الامتناع عن تنفيذ أوامر المحكمة بإلقاء القبض على ثلاثة متهمين صربيين، انتهاكا لالتزاماتها القانونية الدولية ولما أعلنته على نحو متكرر من التزام بالتعاون التام مع المحكمة. وإذا كانت صربيا قد تعاونت في الماضي، أو إذا كانت ربما تتعاون اليوم في مجالات أخرى، فهذا أمر إنما يؤكد على أنها قادرة على التعاون عندما تكون لديها الرغبة في ذلك. ويدفع انعدام الإرادة السياسية للتعاون مع المحكمة إلى التشكيك في التزام صربيا بتحقيق العدالة في جرائم الحرب وتقيدها بمبدأ سيادة القانون. وقد أثبتت السياسة الاشتراكية التي انتهجتها المحكمة أمام طول إصرار صربيا على عدم إلقاء القبض على المتهمين

وإحالتهم إلى المحكمة، كونهما أنجع الوسائل للتصدي لذلك الإصرار. وفي هذا الصدد، سيكون من الغاية في الأهمية أيضا أن تبدي الدول الأعضاء تمسكها بالموقف المبدئي المتمثل في الإصرار على تعاون صربيا التام مع المحكمة في إطار تعاملاتها معها على الصعيد الثنائي.

٤٨ - ولا يزال التعاون والدعم من جانب الدول الواقعة خارج يوغوسلافيا السابقة ومن المنظمات الدولية يشكل جزءا لا يتجزأ من نجاح إنجاز قضايا المحكمة. ولا بد من توفير المساعدة المستمرة للاطلاع على الوثائق والمعلومات والشهود، ومن المساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك نقلهم. ويعرب مكتب المدعي العام مجددا عن تقديره للدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وكياناتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

دال - نقل محاكمات قضايا جرائم الحرب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية

٤٩ - ما زال مكتب المدعي العام ملتزما بتشجيع محاكمة مرتكبي جرائم الحرب على نحو فعال في يوغوسلافيا السابقة من خلال الحوار مع نظرائه وبذل جهود لبناء قدرات قطاعات العدالة الوطنية. والمحكمة الفعالة على جرائم الحرب التي ارتكبت أثناء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة أمر ضروري لإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، ولتقصي الحقيقة وتحقيق المصالحة. ومع اقتراب إتمام المحكمة ولايتها، فإن المسألة عن هذه الجرائم تعتمد الآن على مكاتب الادعاء والأجهزة القضائية الوطنية.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مساعدة السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على معالجة لما لديها من قضايا جرائم الحرب على نحو أنجح. وقد كان مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمدعين العامين الوطنيين والمهنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة أحد العناصر الرئيسية لجهود المكتب في هذا الشأن. ويسرُّ مكتب المدعي العام أن يعلن أنه بناء على الطلب الذي أجمعت عليه دوائر الادعاء العام الوطنية في المنطقة، وافق الاتحاد الأوروبي الآن على تمديد عنصري المشروع كليهما عامين إضافيين. وسيجري أيضا نقل المشروع من المحكمة إلى مكتب المدعي العام للآلية. ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم مستمر لهذا المشروع الهام ولإدراكه الضرورة الملحة لبناء قدرات القطاع القضائي الوطني عبر تثقيف وتدريب المحامين الشباب المنتمين إلى المنطقة في مكاتب المحكمة.

٥١ - وحيث تدنو المحكمة من إنجاز ولايتها، ينبغي اعتبار الإصرار الواسع النطاق على إنكار الجرائم وعدم قبول الوقائع التي أثبتتها في أحكامها مسألة تبعث على القلق الشديد ويترتب عليها عواقب فعلية بالنسبة إلى المصالحة والاستقرار في غرب البلقان في الوقت الراهن. وإنكار الجرائم وتحريف حقيقتها أمر شائع على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة. فكثيرا ما يمجّد الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم الحرب فيُتخذون أبطالا. وبينما تُدرّس وقائع تلك الجرائم في الفصول الدراسية في العالم بأسره، فإنها لا تدرس في البلدان التي ارتكبت فيها. واليوم، يغذي هذا المجهود والتحريف عوامل عدم الاستقرار الإقليمي ويقوض علاقات حسن الجوار. وتشكل الهويات الوطنية والطائفية التي تقوم على أساس تاريخ مزيف في جوهره مصادر للتوتر والريبة على الصعيد الإقليمي. ومع اقتراب إغلاق المحكمة، من المهم الآن

أكثر من أي وقت مضى مواجهة هذه المشكلة. ولا بد لتأمين مستقبل يسوده السلام من الاتفاق المشترك على الماضي القريب.

٥٢ - والتعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة أمرٌ أساسي لضمان خضوع المسؤولين عن جرائم الحرب للمساءلة. فالعديد من المشتبه فيهم قد لا يكونون موجودين في الأراضي التي يُزعم أنهم ارتكبوا الجرائم فيها ولا يمكن تسليمهم لمحاكمتهم في إقليم الدولة التي ارتكبت فيها تلك الجرائم. وقد دعا مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب المدعي العام للآلية مرارا إلى الاهتمام بالاتجاهات السلبية التي يشهدها التعاون القضائي الإقليمي في قضايا جرائم الحرب. وللأسف، لم تنطو الفترة المشمولة بالتقرير على دليل يذكر على التوجه وجهةً أكثر إيجابية. وبالإضافة إلى المسائل التي سبقت الإشارة إليها، تلقى المكتب تقارير مزعجة تشير إلى أن التعاون القضائي بين صربيا وكوسوفو في قضايا جرائم الحرب قد انهار تماما^(٢). وما فتئت بلدان المنطقة تصدر وتتعهد عددا غير معلن من الأوامر الدولية لإلقاء القبض على المتهمين، كما أن احتدام المنازعات القضائية حول تسليم المجرمين في دول ثالثة يمثل فشلا في التعاون القضائي الإقليمي. وقد ثبتت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مجددا الحاجة الملحة إلى معالجة هذه التحديات. وتتزايد القناعة بعدم إمكانية بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه باعتباره يضر فعليا بالعلاقات الدبلوماسية.

٥٣ - وعلى وجه العموم، فإن ثمة تفاوتات في التقدم المحرز في المحاكمات الوطنية في المقاضاة على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة، حيث هناك بعض الاتجاهات الإيجابية وبعض الحالات التي تبعث على القلق الشديد. ويسرّ مكتب المدعي العام أن يلاحظ أنّ الاتجاهات الإيجابية في المحاكمات الوطنية في البوسنة والهرسك استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك التحقيق في القضايا المعقدة وملاحقة مرتكبيها، حسب الاقتضاء، وفقا للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، بما في ذلك القضايا التي تورط فيها مشتبهون من المناصب العليا والمتوسطة، والقضايا المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتُبين هذه النتائج مرة أخرى أن المحاكمات الوطنية، لو مُدّت بالدعم المناسب من الشركاء الدوليين، يمكنها أن تعزز المساءلة بصورة ملموسة، حتى في أكثر القضايا تعقيدا. وفيما يتعلق بক্রোاتيا، سُجل بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث التزمت حكومتها بمعالجة بعض المسائل المعلقة في مجال التعاون القضائي الإقليمي. بيد أن السلطات في البوسنة والهرسك وصربيا حددتا، كل منهما على حدة، عددا أكبر من مسائل التعاون القضائي الإقليمي مع كرواتيا، التي يجب الآن معالجتها. أما في صربيا، فإنه ليس هناك، للأسف، أي أمل في إحراز تقدم ملموس في قضايا جرائم الحرب في المستقبل القريب. فلا يزال إحراز نتائج إيجابية في التحقيقات والمحاكمات في جرائم الحرب ضئيلا جداً، ولم يسجل أي تغيير هام في الاتجاهات السلبية التي تبلورت على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي صربيا، يظل الإفلات من العقاب في العديد من الجرائم المعروفة هو القاعدة. ولم ينفذ بعد جزء كبير من الالتزامات بتحسين هذا الوضع. ويتعين اتخاذ خطوات حاسمة، على جميع المستويات، للانخراط في مسار أكثر إيجابية.

(٢) يتعين أن تفهم جميع الإشارات الواردة في هذه الوثيقة إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٥٤ - وستنجز المحكمة ولايتها قبل نهاية هذا العام، فيغلق بذلك فصل مهم بدأت وقائعه منذ ٢٤ عاما خلت. غير أن العمل في سبيل إنصاف ضحايا جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة سيستمر. وستتولى الآلية المقاضاة في العدد القليل من المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية. ومن منتهى الأهمية أن تستمر مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية أمام المحاكم الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ويظل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان المساءلة عن الفظائع المروعة التي ارتكبت أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

خامسا - نشاط قلم المحكمة

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة تقديم دعمه القانوني والإداري والتقني واللوجستي للإجراءات القضائية للمحكمة، مع التركيز في الوقت نفسه على استعداداته لمزيد من تقليص حجمه من الموظفين وإغلاق المحكمة ونقل سجلاتها إلى الآلية.

٥٦ - ولم يزل موظفو القلم يبدون مرونتهم واستعدادهم لقبول مسؤوليات أوسع نطاقا من أجل ملء الفراغ الناجم عن ألفتهم وظائفهم من الموظفين أو من غادر منهم المحكمة، مع الحرص في الوقت ذاته على عدم الإخلال بالخدمات التي يقدمونها للمحكمة في قضيتيها الأخيرتين. هذا، وقد أسدى القلم جميع الخدمات الإدارية الضرورية لسلاسة عمل المحكمة، وقدم المساعدة للهيئات القضائية الوطنية، وقام بإدارة برنامج المحكمة للتوعية.

٥٧ - وواصل قلم المحكمة تقديم خدماته ودعمه الإداري العام إلى الآلية، وساعد في العملية التدريجية لإنشاء إدارة قائمة بذاتها للآلية، وأسهم في تعزيز علاقة العمل بين فرعي الآلية.

ألف - مكتب رئيس القلم

٥٨ - قدم المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة الدعم لرئيس القلم في اضطلاع مسؤوليته العامة عن إدارة قلم المحكمة، بما في ذلك الإشراف على جميع شعب القلم وأقسامه، وتمثيل المحكمة في علاقاتها مع الدولة المضيفة وغيرها من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والجهات المعنية الخارجية. وأسدى المشورة في المسائل القانونية ومسائل السياسة العامة، ويشمل ذلك أنشطة تصفية المحكمة. وساعد المكتب أيضا في تمثيل المحكمة في علاقاتها مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

٥٩ - ولم يزل المكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يواصل تقديم دعمه لرئيس القلم ويتعاون مع موظفي الآلية في إدارة عمليات قلم الآلية في كل من أروشا ولاهاي، مع التركيز بصورة خاصة على دعم الإجراءات القضائية المعروضة على الآلية، ووضع الصيغة النهائية لسياساتها وإجراءاتها التنفيذية، والمساعدة في عمليات استقدام الموظفين.

باء - شعبة خدمات الدعم القضائي

٦٠ - تتألف شعبة خدمات الدعم القضائي من قسم خدمات دعم المحكمة، ووحدة السجلات القضائية، ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وقسم خدمات المؤتمرات واللغات. وتتألف قسم خدمات دعم المحكمة من أربع وحدات، هي: وحدة الدعم والعمليات المتعلقة بالشهود، ووحدة حماية

الشهود (اللتان يشار إليهما معا باسم قسم الضحايا والشهود)؛ ووحدة عمليات قاعات المحكمة؛ ومكتب المعونة القانونية والدفاع القانوني.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم المحكمة بدعم قضية واحدة قيد المحاكمة وقضية واحدة قيد الاستئناف، تشمّلان ما مجموعه سبعة متهمين، وقدم حوالي ١٠٨ مذكرات قانونية متعلقة بقضايا المحكمة الجارية أو المنجزة. وقام قلم المحكمة أيضا بدعم قضية واحدة لانتهاك حرمة المحكمة في المرحلة التمهيديّة تشمّل ثلاثة متهمين.

١ - قسم خدمات دعم المحكمة ووحدة السجلات القضائية

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم قسم الضحايا والشهود المساعدة قبل الإدلاء بالشهادة وخلالها وبعده إلى الشاهد الأخير في قضية ملاديتش، الذي أدلى بشهادته جزئيا في لاهاي وجزئيا عن طريق التداول بالفيديو. كما اتخذ القسم خطوات نشطة لمعالجة مخاوف الشهود الأمنية، بما في ذلك في الحالات التي أدّت إلى نقل الشهود إلى أماكن أخرى. وأخيرا، واصل القسم العمل عن كثب مع الآلية من أجل وضع الصيغة النهائية للسياسات والإجراءات في كلا فرعي الآلية.

٦٣ - وقدّمت وحدة عمليات قاعات المحكمة الدعم لمحاكمة واحدة واستئناف واحد على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. كما ساعدت متهما واحدا غير ممثل بمحام عن طريق مكتب التمثيل الذاتي.

٦٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت وحدة السجلات القضائية قد جهزت ٥٤٨ ملفا (٣٧٩ ٢٢ صفحة) و ٦٠ محضرا باللغتين الإنكليزية والفرنسية (١٤١ ٥ صفحة). ويسّرت الوحدة أيضا تقاسم السجلات القضائية ونقلها بين المحكمة والآلية.

٦٥ - وواصل مكتب المعونة القانونية والدفاع القانوني إدارة نظام المحكمة للمعونة القانونية، حيث أشرف على أكثر من ٥٠ من أعضاء فريق الدفاع. وتقرّر أن جميع الأفراد السبعة المتهمين في دعاوى ابتدائية واستئنافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير غير قادرين جزئيا على دفع أتعاب المحامين، ومن ثم قدّمت إليهم المعونة القانونية. وصنفت جميع القضايا باستثناء واحدة باعتبارها على أعلى مستويات التعقيد. كما أدار المكتب تعيين أصدقاء المحكمة ودفع أتعابهم، وقدّم المساعدة في المسائل القانونية والسياساتية والعملية المتعلقة بإدارة نظام الآلية للمعونة القانونية.

٢ - وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة

٦٦ - واصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة دعم كل من المحكمة والآلية واضطلعت بالمسؤولية عن احتجاز ستة أفراد خاضعين لسلطة المحكمة في ظروف تتجاوز المعايير الدولية ذات الصلة. ويسّرت حضور المحتجزين لجلسات المحكمة، ونفذت قرارا واحدا بالإفراج المؤقت، ويسّرت إجراء الفحوص الطبية من قبل الخبراء الطبيين الذين عينتهم المحكمة. وقدّمت للمحتجزين رعاية طبية داخلية ومساعدة طبية تخصصية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتلبية الاحتياجات المحددة لعدد من المحتجزين المسنين.

٣ - قسم خدمات المؤتمرات واللغات

٦٧ - وقّر قسم خدمات المؤتمرات واللغات خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتدوين المحاضر للمحكمة، مما نتج عنه حوالي ٢٠٠ ١٠ صفحة مترجمة و ١٧٣ يوما من أيام عمل المترجمين الشفويين في المؤتمرات على مدار السنة. وعلى وجه الخصوص، قدّم القسم الدعم للمرحلة النهائية من المحاكمة الابتدائية الأخيرة للمحكمة، في قضية ملاديتش، واستمر في تقديم الدعم إلى الآلية في إطار ترتيب ازدواج المهام. وقد أدى التدقيق بعناية في طلبات الترجمة تفاديا للتكرار إلى توفير حوالي ٥٦ ٠٠٠ دولار على مدى الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - نقل السجلات

٦٨ - واصل الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات الذي أنشأه رئيس قلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق رصد التقدم المحرز في إتلاف سجلات المحكمة أو نقلها إلى الآلية. وواصل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية تقديم الدعم إلى مكاتب المحكمة في ذلك الصدد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المحكمة قد أتلفت أو نقلت ٧١,٨ في المائة من الحجم الإجمالي المقدّر لسجلاتها المادية وحوالي ٨٨ في المائة من سجلاتها الرقمية.

دال - دائرة الاتصالات

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دائرة الاتصالات تقديم الدعم في مجالات الاتصالات والصحافة ووسائط التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة إضافة إلى إدارة برنامج التوعية التابع للمحكمة.

٧٠ - وقامت الدائرة بتنسيق زيارات تثقيفية إلى المحكمة والآلية لأكثر من ٣٠٠ مجموعة، رحبت فيها بأكثر من ٦ ٥٠٠ زائر. وسجل موقع المحكمة الشبكي أكثر من ٢,٤ مليون مشاهدة. وتجري إعادة هيكلة وتصميم الموقع الشبكي وتنقيح محتواه من أجل تيسير تحوله إلى موقع شبكي لإرث المحكمة.

٧١ - وواصلت الدائرة العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين من أجل إقامة مراكز إعلامية في يوغوسلافيا السابقة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وقد وضع الاتفاق مع سلطات سرايفو في صيغته النهائية، في حين أن الاتفاق مع مركز سريبرينيتشا - بوتوتشاري التذكاري معلق بانتظار موافقة السلطات في البوسنة والهرسك. وتتعاون المحكمة مع السلطات في كرواتيا لإنشاء مركز إعلامي داخل المكتبة الوطنية في زغرب وهي تأمل في أن توافق صربيا على إنشاء مركز في بلغراد.

٧٢ - وفي السنة النهائية للمحكمة، وسّع برنامج التوعية نطاق جهوده لتعريف الناس في يوغوسلافيا السابقة بالمحكمة. وقامت المكاتب الميدانية للمحكمة في صربيا وفي البوسنة والهرسك بتنظيم أكثر من ٢٠ فعالية، اتصلت خلالها بأكثر من ٢٠٠ ١ فرد. وقد أُنجزت الحلقة السابعة من سلسلة الأفلام الوثائقية لبرنامج التوعية عن عمل المحكمة، بعنوان "ما لا يمكن تبريره إطلاقا: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجريمة التعذيب"، وعرضت في البوسنة والهرسك. وأنتج تحقيق قصير بالفيديو بعنوان "وضع حد للإفلات من العقاب"، تضمن موجزا للسنوات الـ ٢٤ من عمل المحكمة وإنجازاتها. ووافقت عشر محطات تلفزيونية في يوغوسلافيا السابقة وتلفزيون الأمم المتحدة على بث أحدث الأفلام

الوثائق التي ينتجها برنامج التوعية. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج بطرح وتوزيع المنشور المعنون "١٥ عاماً من التوعية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة".

٧٣ - وقدم الاتحاد الأوروبي بسخاء الأموال اللازمة لدعم الاستمرار في برنامج التوعية التابع للمحكمة إلى حين إغلاق المحكمة. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضاً، بالاشتراك مع ألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وفنلندا، ومالطة، والنمسا، وهولندا، دعماً سخياً لسلسلة الفعاليات الحالية المقامة حالياً بعنوان "حوارات حول إرث المحكمة".

هاء - شعبة الإدارة

٧٤ - وافقت الجمعية العامة بقرارها ٢٦٨/٧١ على الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة وخصصت مبلغاً منقحاً إجماليه ٩٨ ٠٦٤ ٠٠٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٩١٧ ٨٦ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويمثل هذا المبلغ نقصاناً قدره ٥٢ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح المخصص لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بنحو ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، من المقرر استخدامها في طائفة متنوعة من أنشطة المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدارت المحكمة عدة مبادرات بتمويل من خارج الميزانية العادية، بما في ذلك أنشطة للتوعية في يوغوسلافيا السابقة وبرامج لتدريب المدعين العامين الشباب.

٧٦ - ولا تزال شعبة الإدارة التي تعمل تحت إشراف رئيس قلم المحكمة على المسار الصحيح فيما يتعلق بتنفيذ خطة التصفية الإدارية للمحكمة وهي تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من عملية تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بغية الاضطلاع بالعملية الحالية على النحو الأمثل. وسينجز معظم أنشطة التصفية بحلول نهاية العام. وستتولى الآلية عدداً صغيراً من المهام المتبقية. وقد سبق أن تحدّدت جميع الأصول التي ستحتاجها الآلية ونقلت إليها؛ وسيواصل الفريق العامل المعني بالتصرف في الأصول التابع لفرقة العمل المعنية بالتصفية عملية التصرف في أي أصول متبقية والإشراف عليها. ويجري تحديد جميع الخصوم المالية المتصلة بالموظفين وسيبلغ عنها في سياق تقرير الأداء الثاني، المقرر إصداره في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٧٧ - وفي إطار استراتيجية الإنجاز للمحكمة، ظلت شعبة الإدارة تشارك بنشاط في الإشراف على تقليص عدد موظفي المحكمة وإدارته وفقاً لعملية التقليص والاستعراض المقارن المستقرة الخاصة بالمحكمة، التي قام الموظفون والإدارة بالتفاوض بشأنها والاتفاق عليها. والمحكمة في طريقها إلى إلغاء جميع وظائف المحكمة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن تنفيذ عملية الاستعراض المقارن وتقليص عدد الموظفين في المحكمة يمثل "ممارسة فضلى في مجال قيادة عمليات التغيير".

٧٨ - وواصل مكتب الانتقال الوظيفي التابع للمحكمة تقديم الدعم للموظفين في جميع جوانب الانتقال الوظيفي عن طريق توفير الدورات التدريبية، وتنظيم حلقات العمل، وتقديم المشورة إلىفرادى الموظفين.

٧٩ - وأخيراً، قدّمت الشعبة الدعم الإداري والخدمات إجمالاً إلى الآلية في مجالات الموارد البشرية، والخدمات العامة، والمشتريات، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحسباً لإغلاق المحكمة في نهاية عام ٢٠١٧، واصلت المحكمة دعم الآلية في التحوّل إلى إدارة غير مكتظة قائمة بذاتها.

سادساً - الخلاصة

٨٠ - لم يبق سوى خمسة أشهر إلى حين إغلاق المحكمة. ولئن كانت المحكمة أحرزت تقدماً كبيراً نحو إنجاز ولايتها خلال الفترة المشمولة بتقريرها النهائي وما زالت على المسار الصحيح لإغلاقها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة قبل إنهاء جميع الأعمال بنجاح. وفي الواقع، ستكون المرحلة الأخيرة من وجود المحكمة بلا شك إحدى أكثر الفترات نشاطاً وصعوبة في تاريخها. وستمثل مجالات التركيز الرئيسية في ثلاثة جوانب: (أ) يجب إنجاز العمل القضائي الأساسي للمحكمة، المتمثل في إجراءات المحكمة والاستئناف المعلقة، بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عندما تنتهي ولاية القضاة؛ (ب) في الوقت نفسه، ستواصل المحكمة زيادة الجهود التي تبذلها فيما يتعلق بالتصفية، بما في ذلك من خلال تنفيذ عمليات التقليل النهائية، والتصرف في كل سجلاتها وأصولها المتبقية أو نقلها، ونقل مهامها المتبقية إلى الآلية؛ (ج) ستواصل المحكمة الاستفادة من الفرص النهائية الثمينة من أجل توطيد إرثها من خلال ما تبقى من فعاليات في الجدول الزمني لسلسلة "حوارات حول إرث المحكمة".

٨١ - ويمثل الإغلاق الوشيك للمحكمة لحظة تاريخية، ليس بالنسبة للمحكمة نفسها فحسب، ولكن أيضاً لمجلس الأمن، الذي أنشأ المحكمة، والجمعية العامة، التي وفرت التمويل لما يقرب من ربع قرن وانتخبت قضاة المحكمة الموقرين. وتود المحكمة أن تتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، إلى جانب الأمم المتحدة بوجه أعم، على ما قدموه من دعم طوال الفترة المشمولة بالتقرير النهائي، بل وأثناء جميع الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وهي تعرب أيضاً عن امتنانها لمكتب الشؤون القانونية للنوعية الممتازة التي اتسمت بها المساعدة التي قدمها إلى المحكمة على مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف المحكمة بالدعم القيم المقدم من أوروغواي، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، خلال فترة السنتين السابقة لإغلاق المحكمة. وتغتني المحكمة الفرصة كي تطلب إلى جميع الدول الأعضاء، للمرة الأخيرة، أن تواصل تقديم دعمها خلال أشهرها الأخيرة، بغية ضمان أن يتسنى لها النجاح في إكمال ولايتها.

٨٢ - وأخيراً، تود المحكمة أن تعرب عن خالص شكرها لأكثر من ٧ ٠٠٠ موظف و ٨٧ قاضياً و ٥ مدعين عامين و ٤ رؤساء قلم خدموا المحكمة على مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية. فعملهم وتفانيهم الاستثنائيان هما ما جعلتا الإنجازات العديدة للمحكمة ممكنة وضماناً أن تكون المحكمة قادرة على إنجاز ولايتها بنجاح، بما يتجاوز كل التوقعات.

الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوارات حول إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الاستنتاجات والتوصيات

إن مؤتمر الحوارات حول إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي عقد في الفترة من

٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في سراييفو، البوسنة والهرسك؛

إذ يشير إلى الولاية الخاصة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المحكمة) المتمثلة في

محكمة المسؤولين الرئيسيين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والإسهام بذلك في إعادة إحلال السلام وصونه في المنطقة؛

وبالنظر إلى الدور الرائد للمحكمة في القانون الدولي، والرغبة في التفكير في تجربتها الممتدة

لأكثر من ٢٤ سنة بهدف مساعدة المحاكم الأخرى على الاستفادة من إنجازاتها؛

وإذ يسلم بأن المحكمة، باعتبارها أول محكمة جنائية دولية أنشأتها الأمم المتحدة، تضطلع

بدور هام في تقاسم الدروس المستفادة التي استخلصتها مع المجتمع الدولي، ومنطقة يوغوسلافيا السابقة، وكذلك مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية الحالية والمقبلة؛

وإذ يسلم بأن المحكمة تمثل حجر زاوية في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي

ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وخارجها، وهي بذلك تغير واقع القانون الدولي الإنساني وتسهم في تطوير القانون الجنائي الدولي؛

وقد نظر في الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مختلف أفرقة الخبراء بشأن إرث المحكمة،

التي نوقشت في المؤتمر النهائي المعني بإرث المحكمة، والمقترحات المقدمة من أعضاء الجمهور؛

وإذ نلاحظ لجميع المشاركين والخبراء والمناخين المساهمين في المؤتمر المعني بإرث المحكمة؛

يقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية بهدف مساعدة المحاكم الوطنية والإقليمية، وكذلك

المحاكم والهيئات القضائية الدولية الحالية والمقبلة في سعيها إلى تحقيق العدالة، ومساعدة المشاريع المتعلقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة:

الاستنتاجات: الإرث المعياري

١ - سيستمر الإرث المعياري للمحكمة بعد إغلاقها في إثراء عمل الولايات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية.

٢ - قدمت المحكمة مساهمة ثرية في تطوير القانون الدولي الإنساني، لا سيما في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

٣ - سدت المحكمة ثغرات قانونية فيما يتعلق بتعاريف الجرائم الدولية وأثرت تأثيراً كبيراً في صياغة

* استنسخ نص المرفق بالصيغة التي ورد بها، من دون تحرير رسمي.

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- ٤ - تمثل الاجتهادات القضائية للمحكمة أحد المصادر الهامة للولايات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى آليات المساءلة الأخرى.
 - ٥ - ساهمت المحكمة في إنشاء دوائر متخصصة لجرائم الحرب في المنطقة، إضافة إلى الاسترشاد بها في وضع نظمها القانونية وإجراءاتها.
 - ٦ - تستعين المحاكم الوطنية بالاجتهادات القضائية للمحكمة بطرق مبتكرة، بما في ذلك خارج المجال الجنائي.

التوصيات: الإرث المعياري

- ١ - ينبغي للمحاكم الأخرى، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، أن تنظر في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة باعتبارها مصدرا هاما للإلهام ومستودعا قيما للقانون الدولي.
- ٢ - ينبغي أن تُدمج أحكام المحكمة، قدر الإمكان، في النظم القانونية للولايات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة.
- ٣ - تتسم الدروس المستفادة من المحكمة بأهميتها من حيث التوقعات الواقعية لما يمكن لمحكمة أو هيئة قضائية دولية أن تحققه، وينبغي بالتالي أن تدار التوقعات منذ البداية لتفادي إصابة الضحايا والمجتمعات المتضررة والمجتمع الدولي الأوسع بخيبة أمل.
- ٤ - ينبغي استكمال دليل المحكمة المتعلق بـ "أفضل الممارسات" الموضوعة لتستخدمه محاكم وهيئات قضائية وطنية وإقليمية ودولية أخرى.
- ٥ - ينبغي إيلاء الاهتمام للاستفادة من الاجتهادات القضائية للمحكمة خارج مجال القانون الجنائي الدولي.

الاستنتاجات: العدل بين الجنسين

- ١ - تظهر المحكمة أنه من الممكن والضروري إجراء المحاكمات في قضايا العنف الجنسي والجنساني.
- ٢ - تبين تجربة المحكمة أن هناك العديد من المفاهيم الخاطئة في طريقة تصور الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية لجرائم العنف الجنسي.
- ٣ - كثيرا ما يؤدي التحيز الجنساني إلى انخفاض نسبي في عدد الشهود من الإناث.

التوصيات: العدل بين الجنسين

- ١ - ينبغي إدماج المنظورات الجنسانية في الجوانب الموضوعية والإجرائية والمؤسسية للقانون الجنائي الدولي.

- ٢ - ينبغي أن يوسَّع فهم المسائل الجنسانية بحيث يتجاوز مسألة العنف الجنسي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال النظر إلى الجرائم الأخرى من منظور المساواة بين الجنسين.
- ٣ - ينبغي أن تنظر المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعنى بجرائم الحرب في تعيين منسقة لشؤون المرأة لتقديم المساعدة في القضايا الجنسانية التي تنشأ في مكان العمل.
- ٤ - ينبغي أن تضمن المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية التمثيل المتكافئ للذكور والإناث على جميع المستويات، بما في ذلك في صفوف القضاة وفي مناصب الإدارة العليا.
- ٥ - ينبغي أن تضع محاكم جرائم الحرب إطاراً مؤسسياً شاملاً لتوفير قدر أكبر من المساءلة عن الجرائم الجنسانية يربط المحاكمات بالبلدان المتضررة.
- ٦ - يتعين أن تعتمد المؤسسات القضائية وثائق إرشادية من أجل ضمان أن تتبع الجهات الفاعلة القضائية نهجاً موحداً تجاه الضحايا ضمن مختلف المؤسسات والمهن.
- ٧ - ينبغي للمحاكم والهيئات القضائية المقبلة أن تمنح المرأة المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء في الولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعويض.
- ٨ - ينبغي أن ينفَّذ برنامج تدريب شامل فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لصالح جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الدعاوى المتعلقة بجرائم الحرب وينبغي لذلك البرنامج أن يتصدى للقوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة التي يمكن أن تحبط الجهود المبذولة في مجال المساءلة.

الاستنتاجات: الإرث غير القضائي

- ١ - لا يوجد تعريف مقبول عالمياً "للمصالحة".
- ٢ - تشير البحوث التجريبية إلى أن المحاكم كثيراً ما تكون محل ثقة على الصعيد المحلي إذا أكدت الروايات التي يقدمها الفريق المتضرر.
- ٣ - يمكن النظر إلى تخليد ذكرى مواقع ارتكاب الفظائع الجماعية باعتباره طريقة لتقريب المحكمة إلى المجتمعات المحلية والاعتراف بمعاناة الضحايا.
- ٤ - في ظل ظروف محددة جداً، من الممكن للمحاكم والهيئات القضائية الدولية أن تردع أعمال العنف ضد المدنيين.
- ٥ - أوحى إنشاء المحكمة وعملها بالمفهوم الدولي للعدالة الانتقالية.

التوصيات: الإرث غير القضائي

- ١ - ينبغي للمحاكم والهيئات القضائية الدولية المقبلة أن تقدم الدعم للجهود المكرسة لتعزيز مبادرات المجتمع المدني المحلي المتعلقة بالمساءلة والمصالحة.

- ٢ - ينبغي للمحاكم والهيئات القضائية الدولية المقبلة أن تلتزم في وقت مبكر بمبادرات التوعية والإعلام، التي تعزز تخليد ذكرى الأحداث في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الإنكار.
- ٣ - ينبغي تشجيع الالتزام المستمر للمجتمع المدني بتذكير المجتمعات المحلية بأن هناك سجلا تاريخيا من أجل عدم نسيان ألم ومعاناة الضحايا أبداً والاعتراف بهما.
- ٤ - ينبغي ألا تكتفي المجتمعات بالاعتماد على الحقائق الملموسة، بل أن تستكشف أيضا التفاهات أو القيم المشتركة (الحقائق المعيارية الفوقية) كطريقة لكسر الحواجز التي تعترض سبيل المصالحة.

الاستنتاجات: الإرث التشغيلي

- ١ - من الضروري إتاحة المعلومات والأدلة التي جمعت لدعاوى جرائم الحرب الدولية في الدعاوى الوطنية المناظرة.
- ٢ - يمكن أن يوفر العمل الذي تقوم به لجنة تحقيق قبل إنشاء محكمة أو هيئة قضائية دولية نقطة انطلاق هامة لرسم استراتيجية للتحقيق والمقاضاة.
- ٣ - سوف يتعين في جميع الأحوال على مكاتب الادعاء المعنية بجرائم الحرب أن تحدد أولويات الجرائم التي ستقاضي مرتكبيها، مع مراعاة عوامل من قبيل جسامة الجرائم، والسمات الرئيسية للإجرام أثناء النزاع، والجرائم المرتكبة ضد الذكور والإناث، وأن تحدد الجناة الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية.
- ٤ - سوف يتعين على مكاتب الادعاء المعنية بجرائم الحرب أن تفكر بشكل خلاق في وضع استراتيجيات للتغلب على الصعوبات التشغيلية والاستعداد لاقتراح إجراءات جديدة لتيسير عملها.
- ٥ - سوف يتعين على مكتب الادعاء أن يفهم البيئة السياسية التي يعمل فيها، وأن يضمن في الوقت نفسه عدم تأثر عمله بالاعتبارات السياسية.
- ٦ - تُفضّل نماذج التواصل بين الأقران فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية على وسائل التدريب التقليدية. وعلى وجه الخصوص، تتسم النماذج التي تتيح المتابعة وحل المشاكل بصورة مستمرة وعملية فيما يتعلق بمسائل محددة بأنها أكثر النماذج فعالية.
- ٧ - يتسم تطبيق التكنولوجيا لضمان وضع قاعدة بيانات منظمة جيدا ويمكن البحث فيها بسهولة لمجموعة أدلة متعلقة بجرائم الحرب بالأهمية البالغة منذ لحظة إنشاء مكاتب الادعاء.

التوصيات: الإرث التشغيلي

- ١ - ينبغي إيلاء اهتمام كبير لضمان أن تكون البيانات الوصفية لمواد الإثبات دقيقة وشاملة لتيسير عملية البحث والتتبع.

- ٢ - ينبغي أن تنشئ مكاتب الادعاء فريقا خاصا لتيسير عمل تعقب الفارين، بما في ذلك من خلال إيجاد المصادر وتجميع المعلومات الاستخباراتية، وعن طريق إنشاء فرق عمل تابعة للوكالات ذات الصلة.
- ٣ - ينبغي للادعاء أن يعيد تحليل أدلته باستمرار، لا سيما عندما تُجمع مواد جديدة يمكن أن تلقي ضوءا جديدا على الأساس الجنائي والروابط والأهداف في قضايا القادة.
- ٤ - ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في وضع استراتيجيات لتيسير جمع أدلة الحمض النووي من مواقع الجرائم المرتكبة في النزاعات وحفظها، حتى عندما لا يكون ثمة ولاية قضائية بعد للمقاضاة على ارتكاب هذه الجرائم.
- ٥ - ينبغي أن تُسبق مبادرات بناء القدرات بتقييم شامل للاحتياجات.
- ٦ - ينبغي أن تنظر المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية في وضع استراتيجيات لتيسير بناء القدرات على المساءلة عن جرائم الحرب منذ لحظة إنشائها.
- ٧ - ينبغي تطبيق استراتيجيات لضمان وصول الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالعدالة الجنائية إلى المعلومات أو الأدلة من خلال قواعد البيانات الإلكترونية، مع حماية سرية تلك البيانات وأمنها في نفس الوقت. وينبغي أيضا توفير التدريب لتلك الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية كي تتمكن من البحث على نحو فعال في قواعد البيانات المتاحة.

الاستنتاجات: تركة الدفاع والمحاكمات العادلة

- ١ - يشكل تيسير الحصول على الدفاع مؤشرا أساسيا على إعمال الحقوق في محاكمة عادلة بوصفها من حقوق الإنسان الأساسية.
- ٢ - يشكل التقارب بين نظم القانون العام والقانون المدني تحديات أمام ممارسات الكشف عن البيانات.
- ٣ - ينبغي أن يكون لكل متهم الحق في توكيل محامي دفاع مؤهل من ذوي الخبرة في القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.
- ٤ - تتسم مبادرات التدريب الموجهة إلى محامي الدفاع بأنها أساسية لتحقيق معايير المحاكمة العادلة.
- ٥ - تشكل الاجتهادات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أداة قيمة لوضع التشريعات الوطنية في مجال القانون الجنائي الدولي.
- ٦ - تساعد خبرة المحكمة الوليات القضائية الوطنية في تعزيز قدرة الدول على ممارسة الولاية القضائية العالمية.

التوصيات: تركة الدفاع والمحاكمات العادلة

- ١ - ينبغي لجميع المحاكم والهيئات القضائية الدولية أن تنظر في إنشاء رابطات لمحامي الدفاع لتمثيل مصالح محامي الدفاع وحقوق المتهمين وضمان مواءمة المعايير المهنية.

- ٢ - ينبغي إيلاء الاهتمام للكيفية التي يمكن بها لنظم الكشف الخاصة بالمحكمة أن تفيد المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى، وكذلك الولايات القضائية الوطنية على أفضل نحو.
- ٣ - ينبغي أن يتاح التدريب المنتظم فيما يتعلق بالاجتهادات القضائية للمحاكم والهيئات القضائية الدولية وممارستها للمحامين العاملين في قضايا جرائم الحرب في الولايات القضائية الوطنية.
- ٤ - يمكن أن تساعد الممارسات الموضوعة للمحكمة الولايات القضائية الوطنية في الحالات التي تدار فيها القضايا المتعلقة بجرائم الحرب على أساس الولاية القضائية العالمية، بما في ذلك من خلال التعاون.
- ٥ - ينبغي توزيع المعلومات المتعلقة بالاجتهادات القضائية للمحكمة وممارستها على رابطات ومكاتب الدفاع الوطنية في الأماكن التي تدار فيها قضايا متعلقة بجرائم الحرب، لضمان المساواة في الحصول على تلك المعلومات. وينبغي أن توفر المحكمة لرابطات ومكاتب الدفاع الوطنية أيضا إمكانية الوصول إلى قواعد بياناتها.

الاستنتاجات: الإرث المتعلق بالمشاركة

- ١ - يشكل دعم الشهود جزءا هام لا يتجزأ من هياكل المحاكم.
- ٢ - احتياجات الشهود متنوعة ومعقدة، ويمكن أن تستمر لفترة طويلة بعد الإدلاء بالشهادة.
- ٣ - التماس المدخلات من الشهود بشأن احتياجاتهم ذو أهمية حاسمة في توفير الدعم المناسب.
- ٤ - تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، من قبيل مجموعات دعم المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، أن تشكل شبكات فعالة لدعم الشهود.

التوصيات: الإرث المتعلق بالمشاركة

- ١ - ينبغي للمحاكم والهيئات القضائية الدولية الحالية والمقبلة أن تنظر في اتباع نهج المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يركز على الشهود.
- ٢ - يتعين أن تتولى سلطات الدول المسؤولية عن دعم الشهود، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد.
- ٣ - ينبغي أن تتخذ مكاتب الادعاء خطوات استباقية لتحديد أماكن الشهود من الإناث وتشجيعهن على الإدلاء بشهادتهن في الدعاوى المتعلقة بجرائم الحرب.
- ٤ - ينبغي أن تنظر المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية في اتباع نهج استباقي تجاه الشهود، ينطوي على إبلاغهم بأنواع الدعم المتاحة.
- ٥ - ينبغي أن تكفل المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية الاستمرار في تقديم الدعم للشهود بعد الإدلاء بشهادتهم.

الاستنتاجات: الإرث التاريخي

- ١ - يشكل الحفاظ على الوثائق أحد أهم ركائز المحاكم الجنائية الدولية. ووضع المحفوظات قيد الاستخدام أمر بالغ الأهمية لنجاح الاستراتيجيات المتعلقة بالإرث.

- ٢ - لا يشكل ترك سجل تاريخي بالضرورة أحد المقاصد الأساسية للمحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية، على الرغم من أن إنشاء سجل قد يكون نتيجة لإجراءات المحكمة.
- ٣ - تتجاوز القيمة التاريخية لسجلات المحكمة الأحكام التي تصدرها. ويجب أن تقرأ هذه السجلات في سياقها، وقد تظهر صورة أكمل عن طريق تحقيق التكامل بين المحاكم وغيرها من أجهزة القضاء.
- ٤ - تختلف قيمة الأدلة لأغراض التوضيح التاريخي باختلاف أنواع الأدلة. ومن أجل الحصول على سرد شامل، من الضروري أن تقارن النتائج والشهادات في جميع القضايا.

التوصيات: الإرث التاريخي

- ١ - ينبغي أن تضمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إتاحة سجل دائم للجرائم المرتكبة أثناء الحروب اليوغوسلافية لعامة الناس في المنطقة، بجميع اللغات المحلية.
- ٢ - ينبغي أن يتضمن سجل المحكمة للجرائم، في جملة أمور، الأحكام والقرارات ومحاضر إفادات الشهود، وتسجيلات الفيديو لجلسات المحكمة، ومستندات الإثبات.
- ٣ - ينبغي أن تطبق المحكمة استراتيجية طويلة الأجل لإتاحة إمكانية اطلاع الجمهور على مواد المحفوظات.

الاستنتاجات: الإرث المتعلق بالتوعية

- ١ - يضطلع برنامج التوعية التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور رئيسي في بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة.
- ٢ - يضمن برنامج التوعية التابع للمحكمة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأعمال المحكمة من خلال طائفة واسعة من الأنشطة التي يضطلع بها، إضافة إلى موقعه الشبكي.
- ٣ - سيتواصل استخدام مستودع برنامج التوعية التابع للمحكمة من المواد الموروثة عن عمل المحكمة في الخطاب العام المتعلق بإرث المحكمة في المستقبل.
- ٤ - تشكل برامج التوعية جزءا بالغ الأهمية من أي مؤسسة قضائية تعنى بجرائم الحرب بصرف النظر عن التحديات المواجهة في تنفيذ الولاية المنوطة بها.
- ٥ - يتسم عمل المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، ومجموعات الضحايا، والأوساط الأكاديمية، بالأهمية الأساسية لضمان استمرار إرث المحكمة بعد إغلاقها وهو يؤثر في عمليات العدالة الانتقالية.
- ٦ - يتسم تبادل الآراء والتواصل مع الفئات المستهدفة الرئيسية، مثل الضحايا والسياسيين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بأهميته الأساسية لتمكين برامج التوعية من إحداث تأثير.

التوصيات: الإرث المتعلق بالتوعية

- ١ - يتسم الوجود الميداني القوي لبرامج التوعية في المناطق المتضررة بأهميته الحاسمة لتمكينها من إطلاع فئات الجمهور الرئيسية على عمل المؤسسات القضائية.
- ٢ - ينبغي أن تبنى برامج التوعية بوصفها أدوات اتصال بالأتجاهين، تستمع لاحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة وتستجيب لها.
- ٣ - ينبغي أن تشكّل برامج التوعية في مستهل العمل وظيفة أساسية وممولة بصورة مناسبة من وظائف المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بجرائم الحرب.
- ٤ - ينبغي أن تظل المعلومات المتصلة بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإرثها متاحة باللغات الرسمية وبجميع اللغات المحلية في يوغوسلافيا السابقة من خلال إنشاء المراكز الإعلامية.
- ٥ - ينبغي أن يشكل الشباب إحدى الفئات المستهدفة الرئيسية لإرث المحكمة.